

القرار 1275 كآلية لتجسيد المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الدور التنموي للجامعة

الجزائرية

Title in English; times new roman; size 12; interline 1; small letters



خليدة بلصير

جامعة أم البواقي

times new roman; taille 12

تاريخ الاستلام: 2025/08/31 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر: 2025/12/16



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل القرار الوزاري 1275 باعتباره آلية إستراتيجية لتجسيد المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية وتعزيز دورها الاجتماعي والتنموي. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: هل يشكل القرار 1275 إطاراً فعالاً لترسيخ المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية والمساهمة في التنمية المستدامة؟

خلصت الدراسة إلى أن القرار 1275 يُعد خطوة مهمة نحو تجسيد نموذج الجامعة المواطنة والريادية، رغم ما يواجهه من تحديات مرتبطة بالتمويل، البنية التحتية، والحوكمة الجامعية. وتؤكد النتائج أن نجاح القرار رهين تبني سياسات داعمة وآليات مرافقة فعالة (حاضنات، شراكات) تسمح بتحويل الأفكار الطلابية إلى مشاريع منتجة، بما يعزز مساهمة الجامعة في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية للجامعة، قرار 1275، الجامعة لمواطنة الريادية، الجامعة الجزائرية.

Abstract:

This study aims to analyze Ministerial Decree 1275 as a strategic mechanism for embodying the social responsibility of the Algerian university and for

strengthening its social and developmental role. The study stems from a central research question: **Does Decree 1275 constitute an effective framework for consolidating the social responsibility of the Algerian university and contributing to sustainable development?**

The study concludes that Decree 1275 represents an important step toward realizing the model of the civic and entrepreneurial university, despite the challenges it faces in terms of funding, infrastructure, and university governance. The findings emphasize that the success of the decree depends on the adoption of supportive policies and effective accompanying mechanisms (incubators, partnerships) that allow student ideas to be transformed into productive projects, thereby enhancing the university's contribution to sustainable development.

Keywords: Social Responsibility, University Social Responsibility, Decree 1275, Civic and Entrepreneurial University, Algerian University.

مقدمة:

يشكل القرار الوزاري 1275 محطة محورية في مسار إصلاح التعليم العالي بالجزائر، كونه سعى إلى دمج المقاولاتية والابتكار ضمن مهام الجامعة، وجعل مشاريع التخرج منطلقاً لإنشاء مؤسسات ناشئة. غير أن تساؤلات عديدة تطرح حول مدى قدرة هذا القرار على أن يكون آلية لتجسيد المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية وتعزيز دورها التنموي. فإلى أي حد ينسجم القرار 1275 مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وإلى أي مدى يمكن اعتباره رافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟

◆ التساؤلات الفرعية

1. ما هي الأسس النظرية للمسؤولية الاجتماعية للجامعة وأبعادها الأساسية (التعليمية، البحثية، الاقتصادية، المجتمعية)؟
2. ما هو الإطار التشريعي الذي جاء به القرار 1275، وما مضامينه الرئيسية المتعلقة بترسيخ الابتكار والمقاولاتية في الوسط الجامعي؟

3. كيف يساهم القرار 1275 في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية وتعزيز دورها في التنمية المحلية والوطنية؟

◆ فرضيات الدراسة

1. تستند المسؤولية الاجتماعية للجامعة إلى أبعاد متكاملة (تعليمية، بحثية، اقتصادية، مجتمعية) تجعلها فاعلاً رئيسياً في التنمية المستدامة.

2. يشكل القرار 1275 إطاراً تشريعياً وتنظيماً جديداً يعكس توجه الدولة نحو جامعة ريادية مسؤولة اجتماعياً، من خلال دعم المؤسسات الناشئة والبحث التطبيقي.

3. تفعيل القرار 1275 من شأنه أن يعزز الدور التنموي للجامعة الجزائرية، عبر تحويلها إلى فضاء لإنتاج المعرفة التطبيقية وربطها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، أبرزها:

- تحليل الأسس النظرية للمسؤولية الاجتماعية للجامعة وإبراز أبعادها التعليمية، البحثية، الاقتصادية والمجتمعية.
- تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي للقرار 1275 وتوضيح مضامينه المرتبطة بالابتكار والمقاولاتية الجامعية؛
- تقييم دور القرار 1275 في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية كفاعل اقتصادي واجتماعي؛
- إبراز انعكاسات القرار على التنمية المحلية والوطنية من خلال دعم المؤسسات الناشئة الطلابية وتشجيع البحث التطبيقي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليلي-وصفي يجمع بين العرض النظري والتحليل النقدي للنصوص القانونية والمرجعيات الأكاديمية ذات الصلة. فقد ارتكزت الدراسة على تحليل القرار الوزاري 1275 في سياقه التشريعي والتنظيمي، مع ربطه بالمفاهيم النظرية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات وأبعادها المختلفة (التعليمية، البحثية، الاقتصادية، والمجتمعية). تم اختيار هذا المنهج لكونه يسمح بتحليل شامل يجمع بين البعد النظري والبعد التطبيقي، ويُمكن من إبراز دور القرار 1275 كإطار قانوني وتشريعي في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية، مع استشراف الرهانات المستقبلية التي تواجهه.

مجال الدراسة وحدودها:

- **المجال الموضوعي:** يركز البحث على تحليل القرار 1275 في علاقته بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعة ودوره في التنمية المستدامة.
- **المجال الزمني:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من صدور القرار سنة 2022 إلى غاية 2025، باعتبارها مرحلة تجريبية أولى لتجسيده.
- **المجال المكاني:** الجامعات الجزائرية كمؤسسات للتعليم العالي والبحث العلمي، مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية للمقارنة.

المبحث الأول الأسس النظرية للمسؤولية الاجتماعية للجامعة

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي لمضامين المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي

مع صدور معايير ISO 26000، برزت المسؤولية الاجتماعية للجامعات كإحدى القضايا الجوهرية في كل من النقاش الأكاديمي والمهني، مآدى الى النظر إليها ووصفها كإطاراً استراتيجياً يربط بين الأهداف التقليدية للجامعة في التعليم والبحث، وبين مساهمتها الفاعلة في مواجهة تحديات العولمة وتلبية توقعات المجتمع. فلم تعد أدوار الجامعة مقتصرة على إنتاج المعرفة وتخريج الكفاءات، بل أصبحت مطالبة بالاستجابة لمتطلبات متعددة الأبعاد: اقتصادية، قانونية، أخلاقية وبيئية، بما ينسجم مع دورها كمؤسسة مواطنة

مسؤولة. وفي هذا السياق، تتجه الجامعات اليوم نحو دمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجياتها الأساسية، انطلاقاً من رسالتها في تعزيز رفاه المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما سنعالجه في هذا الجزء من الدراسة.

الفرع الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

يُعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility - SR) أحد أبرز المفاهيم في إدارة الأعمال المعاصرة، حيث يركز على التزام منظمات الأعمال تجاه المجتمع والبيئة إلى جانب أهدافها الاقتصادية. نشأ هذا المفهوم تدريجياً عبر عقود، نتيجة تغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية، وتطور من فكرة فلسفية إلى إطار استراتيجي متكامل.

وهكذا ظهرت المسؤولية الاجتماعية كتفاعل لعدة عوامل منها¹:

1. تصاعد ضغوط المجتمع وتناميها مع التوسع في حجوم منظمات الأعمال وتعدد علاقاتها؛

2. إسهام أكبر لمنظمات الأعمال في تطوير نوعية الحياة والإرتقاء بها؛

3. ضرورة إسهام منظمات الأعمال في تعزيز القيم الإنسانية والإجتماعية؛

4. أهمية رضا المجتمع وقبوله لأهداف منظمات الأعمال ووسائل عملها؛

5. التطور في وعي الإنسان وإدراكه لذاته وللمجتمع.

تعددت تعاريف المسؤولية الاجتماعية، يمكن أن نسوق منها ما يلي :

عرف (Drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"².

وعرفها (Holmes) على أنها: "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان و المواصلات وغيرها"³.

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: "الالتزام المستمر من بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية لـ والمجتمع ككل"⁴.

أما فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للجامعات فقد تباينت الأدبيات في تحديد مفهوم واضح ومحدد واختلفت باختلاف منطلقات الباحثين شأنها شأن المسؤولية الاجتماعية وشأن الكثير من المفاهيم في العلوم السلوكية، غير أن معظمها يُجمع على أنها تمثل التزاماً أخلاقياً واستراتيجياً من طرف الجامعة تجاه محيطها الداخلي والخارجي. فهي لا تقتصر على القيام بوظائفها التقليدية المتمثلة في التعليم والبحث، وإنما تمتد إلى خدمة المجتمع وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال التفاعل مع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية⁵.

فقد عرفها كل من (Jossey-Bass & Chambers, 2008) على أنها: "سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة -طلبة، أساتذة، إداريين وموظفين- مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة"⁶.

كما عُرِّفت على أنها: "التزام الجامعات بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي تتواجد فيه بما يعزز من التنمية المستدامة، في إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للجامعة للتأثير على الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك، عدا عن إسهام الجامعة بقيادة أنشطة المجتمع المحلي وريادته في هذا المجال"⁷.

الفرع الثاني: الأبعاد التعليمية، البحثية، الاقتصادية، والمجتمعية

تتنوع مجالات المسؤولية الاجتماعية حسب تنوع نشاط المؤسسات مع وجود أنشطة وخدمات تكاد تكون مشتركة، وهي تلك التي تقدم الخدمات للمجتمع مثل محاربة

الفقر، وتوفير فرص العمل، وتحسين البيئة، ودعم البرامج الخيرية والإنسانية بهدف تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الذي تنشط فيه هذه المؤسسات. ولأن المسؤولية الاجتماعية للجامعات تُعد إطارًا استراتيجيًا سمح بتطوير وظائفها التقليدية لجعلها أكثر التصاقًا بالمجتمع والاقتصاد والتنمية المستدامة. فقد اتفق عديد الباحثين على أن هذه المسؤولية تتجلى في أربعة أبعاد مترابطة هي: البعد التعليمي، البعد البحثي، البعد المجتمعي، والبعد الاقتصادي، كما يلي⁸:

1. البعد التعليمي: ينعكس البعد التعليمي في حرص الجامعة على ضمان جودة

التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتخريج طلبة يمتلكون المعارف والمهارات والقيم الأخلاقية التي تؤهلهم لخدمة المجتمع. فالجامعة مسؤولة عن تكوين اطارات وكفاءات قادرة على مواجهة تحديات التنمية والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية، وأن هذا البعد لا يتوقف عند التكوين الأكاديمي، بل يمتد إلى غرس قيم المواطنة، المسؤولية، والانفتاح على قضايا المجتمع حيث يُنظر إلى التعليم الجامعي كأداة لتمكين الاجتماعي والارتقاء بوعي الفرد؛

2. البعد البحثي: يتمثل البعد البحثي في قدرة الجامعة على إنتاج معرفة علمية

أصيلة ذات قيمة مضافة ووسيلة للتجديد والابتكار ودعم التنمية المستدامة، موجهة نحو حل المشكلات التي تواجه المجتمع في مختلف المجالات. كما يشمل الالتزام بمعايير وأخلاقيات البحث العلمي، بما يعزز الثقة بين الجامعة ومحيطها. ويرى⁹ Goddard & Kempton (2016): أن الجامعة المواطنة هي التي توجه أبحاثها لتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع، وترجم نتائجها إلى حلول عملية يمكن الاستفادة منها؛

3. البعد الاجتماعي: يبرز البعد الاجتماعي من خلال انفتاح الجامعة على بيئتها

وتفاعلها مع قضايا المجتمع المحلي عبر مبادرات التطوع، التكوين المستمر، نشر

الثقافة، تنفيذ مشاريع مشتركة مع المؤسسات الاجتماعية، ترسيخ قيم المشاركة المجتمعية بين الطلبة والأساتذة. وتؤكد الدراسات أن هذا البعد يُعد مؤشراً رئيسياً على التزام الجامعة بدورها الاجتماعي والمواطني. وأن الجامعة التي تبني هذا البعد تسعى إلى خلق علاقة شراكة حقيقية مع المجتمع تقوم على التفاعل المتبادل وخدمة الصالح العام؛

4. البعد الاقتصادي: يمثل البعد الاقتصادي أحد أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعة، حيث يبرز دور الجامعة كمحرك للاقتصاد الوطني. ويُترجم في دعم الابتكار، تشجيع ريادة الأعمال، وإنشاء الحاضنات التكنولوجية. كما تساهم الجامعة في تكوين رأس المال البشري المؤهل لدعم سوق العمل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. ويؤكد الباحثين في المسؤولية الاجتماعية أن الجامعة تتحول إلى محرك اقتصادي يساهم في خلق الثروة وفرص العمل عبر ربط المعرفة بالتطبيق العملي وتوجيه الأبحاث نحو الاحتياجات الفعلية للسوق.

وعليه، وبالنظر في الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية يتأكد لنا أن الجامعة لم تعد مجرد مؤسسة للتدريس والبحث، بل تطورت لتصبح فاعلاً تنموياً شاملاً يساهم في خدمة الفرد والمجتمع والاقتصاد، ويعزز مكانتها كمؤسسة مواطنة مسؤولة.

المطلب الثاني: الجامعة كفاعل اجتماعي واقتصادي

تمثل الجامعات على مر العصور أهم مؤسسات الأمم والشعوب والمجتمعات في إحداث التطور والتنمية ، فقد أدى تنامي وازدياد الطلب على المعرفة والتحول الحضرية والمجتمعية وضرورات امتلاك القدرة على التنافسية والحفاظة على الخصوصية والهوية وتحدي تلبية وتوفير احتياجات ومتطلبات التنمية المستدامة إلى تعاظم الأدوار الملقاة على عاتق الجامعات. لتفرض كل تلك القضايا والإشكالات والاحتياجات على الجامعات تحديات وتحولات جسيمة لخدمة مجتمعاتها والقيام بوظائفها المختلفة.

الفرع الأول: أدوار ووظائف الجامعة

تندرج أدوار الجامعة تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي: إنتاج ونقل المعرفة، صناعة الكفاءات و خدمة المجتمع وتحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي.

1. **إنتاج ونقل المعرفة:** تعد هذه الوظيفة الركيزة التي على أساسها وجدت الجامعة، كونها المكان الطبيعي الذي يعمل على إنتاج الأفكار ونقل العلوم والمعارف للأجيال القادمة فهدفها هو تكوين نخب قادرة على حل مشكلات مجتمعاتهم بأساليب علمية وأدوات متطورة تساعدهم في تحقيق مبتغاهم؛

2. **صناعة الكفاءات:** تعمل الجامعة في هذا السياق على إنتاج نخب مؤهلة تسهر على تسيير وتنظيم المجتمع، بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة من طرف المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فهي إذن فضاء لتكوين الكفاءات والإطارات القادرة على إدارة شؤون الدول والمجتمعات بطريقة علمية وعملية منظمة؛

3. **خدمة المجتمع وتحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي:** من خلال حل مشكلات المجتمع وفهم الباحث لقضايا بيئته والمساهمة في دفع عجلة التنمية، من خلال المساهمة في تطوير الوضع الاقتصادي وتحسين أداء الأجهزة الحكومية. وأيضاً في البعد الاجتماعي والثقافي على اعتبار الجامعة مركزاً للإشعاع الثقافي، حيث تعد هذه الوظيفة من الأدوار الجديدة التي أنيطت بالجامعة، فمن الضروري ربط الفكر بالممارسة والتنظير بالواقع فلا يكفي تدريس وتلقين العلوم فقط، بل من الضروري الانفتاح على المحيط الذي تتحرك فيه الجامعة¹⁰.

الفرع الثاني: الجامعة المواطنة (Civic University).

برز مفهوم الجامعة المواطنة (Civic University) كإحدى المقاربات الحديثة لفهم دور الجامعة في المجتمع، حيث لم يعد ينظر إليها كمؤسسة مغلقة على مهامها التقليدية المتمثلة

في إنتاج المعرفة و صناعة الكفاءات ، بل كفاعل أساسي في التنمية المحلية والوطنية، يضطلع بمسؤوليات اقتصادية، اجتماعية، وثقافية تتجاوز حدود الحرم الجامعي. وتقوم فكرة الجامعة المواطنة على إعادة صياغة دور الجامعة ليصبح أكثر التصاقاً بالمجتمع ومشاركاً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعدى دورها حدود إعداد الموارد البشرية وإنتاج المعرفة النظرية إلى دمج رسالتها الأكاديمية مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. ويعد من أبرز أهداف الجامعة المواطنة العمل على خدمة الصالح العام، تعزيز القيم الديمقراطية، نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية، والمساهمة في صياغة السياسات التنموية المحلية والوطنية¹¹.

ويؤكد الباحثين في هذا المجال أن الجامعة المواطنة تسمح بتوفير بيئة تعليمية وبحثية منفتحة على المجتمع، مما يعزز توافق مخرجات التعليم العالي مع حاجيات سوق العمل ويقوي جسور الثقة بين الجامعة والمجتمع. كما أن هذا النموذج يتيح للطلبة والأساتذة فرصة الانخراط المباشر في قضايا واقعية، عبر مشاريع ميدانية، أبحاث تطبيقية، وخدمات مجتمعية، مما يمنحهم خبرات عملية ويزيد من قابليتهم للاندماج المهني والاجتماعي¹². وبذلك فإن الجامعة المواطنة في كونها قاطرة للتغيير الإيجابي، تجمع بين الخبرة الأكاديمية والقدرة على التأثير العملي تمثل نموذجاً تكاملياً تتلاقى فيه الأهداف التعليمية والبحثية مع المسؤولية الاجتماعية، لتجعل من الجامعة مؤسسة متعددة الأدوار ذات أهمية استراتيجية في بناء مجتمع أكثر ابتكاراً، عدلاً واستدامة.

الفرع الثالث: نماذج وتجارب دولية في تكريس المسؤولية الاجتماعية.

شهدت العقود الأخيرة انتشاراً متسارعاً للتوجهات الاستراتيجية العالمية التي تعزز المسؤولية الاجتماعية للجامعات، لاسيما في مجال البحث العلمي وتوظيف نتائجه في التطبيقات العملية. وقد أولت العديد من الجامعات الدولية -الأجنبية والعربية- والتي حققت مكانة رائدة في ميدان البحث العلمي على المستوى الدولي، اهتماماً خاصاً بدمج

هذه التوجهات ضمن استراتيجياتها المعتمدة، الأمر الذي مكّنها من إرساء شراكات فعّالة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ومن تحويل المعرفة المنتجة إلى حلول عملية تساهم في التنمية المستدامة، وهذا عرض لبعض التجارب والنماذج فيما يلي:

■ **التجربة الأمريكية:** اعتمدت الجامعات الأمريكية مشاريع مجتمعية واسعة مثل برامج **Service-Learning** التي تدمج العمل التطوعي في المقررات الدراسية، إضافة إلى إنشاء مراكز الابتكار والحاضنات الجامعية التي تربط البحث العلمي بريادة الأعمال. ومن أبرز النتائج تحقيق شراكات ناجحة مع المجتمعات المحلية، وصناعة كفاءات يمتلكون وعيًا مواطنيًا متقدمًا ومهارات قيادية، فضلاً عن إسهامها في التنمية الاقتصادية عبر الابتكار التكنولوجي¹³.

■ **التجربة اليابانية:** ارتكزت الجامعات اليابانية على مشاريع بحثية مرتبطة مباشرة بالصناعة مثل برامج الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الروبوتات. كما نفذت برامج مجتمعية لمواجهة الكوارث الطبيعية، وهو ما يعكس ارتباطها الوثيق بالمجتمع. وحققت هذه المشاريع تعزيزًا لمكانة الجامعات اليابانية كمحرك رئيسي للتطور الصناعي والتكنولوجي، إضافة إلى ترسيخ ثقافة الانضباط والعمل الجماعي لدى الطلبة¹⁴.

■ **التجربة الكورية:** ركزت الجامعات الكورية على مشروع الجامعة المبتكرة **Innovative University Project** الذي دعم شراكات استراتيجية مع الصناعات الكبرى مثل التكنولوجيا والاتصالات. وأسهمت هذه المشاريع في جعل الجامعات الكورية رافعة للتنمية الاقتصادية، ومصدراً للابتكار الذي ساعد كوريا على التحول إلى اقتصاد معرفي متقدم¹⁵.

■ **التجربة الماليزية:** تبنت ماليزيا مشروع الجامعة الخضراء **Green Campus** الذي يهدف إلى تعزيز الممارسات البيئية المستدامة، إضافة إلى إدراج مقررات عن المسؤولية الاجتماعية ضمن مناهجها الدراسية. حيث تمكنت الجامعات

الماليزية بفضل هذه المشاريع من لعب دور ريادي في التنمية المستدامة، وتعزيز وعي الطلبة بالقضايا البيئية، وكذا تحقيق شراكات قوية مع القطاعين العام والخاص¹⁶.

■ **التجربة الإماراتية:** أطلقت الجامعات الإماراتية مشاريع وطنية مثل مبادرة الجامعات المستدامة، إضافة إلى دعم مراكز أبحاث الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي. حيث أسهمت هذه المشاريع في جعل الجامعات الإماراتية شريكاً رئيسياً في تنفيذ رؤية الإمارات 2030، كما عززت دور الطلبة في خدمة المجتمع عبر العمل التطوعي والتكوين العملي المرتبط بحاجات الاقتصاد الوطني¹⁷.

■ **التجربة السعودية:** اعتمدت الجامعات السعودية مشاريع و برامج رائدة مثل برنامج خدمة المجتمع والتنمية المستدامة، ومبادرات المسؤولية البيئية داخل الجامعات (الجامعة الخضراء)، إضافة إلى مشاريع دعم ريادة الأعمال عبر حاضنات الأعمال الجامعية. وقد ساهمت هذه المشاريع في تعزيز مكانة الجامعات السعودية كمؤسسات مواطنة مسؤولة، ساهمت في خدمة قضايا المجتمع المحلي، وتمكين الشباب في سوق العمل، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030¹⁸.

من العرض المختصر لعدد من التجارب الدولية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للجامعات، نستنتج أن: الجامعة لم تعد مؤسسة للتدريس فقط، بل أصبحت فاعلاً تنموياً، وأنه أصبح الزاماً على الدول الربط بين التعليم، البحث، وخدمة المجتمع لتعزيز التنمية المستدامة، وكذا تكريس مفهوم الجامعة المواطنة الذي يجمع بين المعرفة والمسؤولية تجاه المجتمع.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للقرار 1275

تعتبر السياسات العمومية في مجال التعليم العالي انعكاساً لتوجهات الدولة نحو تحديث منظومتها التعليمية والجامعية بما يتوافق مع مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وفي

الجزائر، ويمثل القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 خطوة نوعية في مسار إصلاح الجامعة، يهدف إلى إدماج المؤسسات الناشئة وبراءات الاختراع ضمن مسارات التكوين الجامعي، في إطار توجه استراتيجي نحو بناء جامعة ريادية ومبتكرة. هذا القرار لا يمكن قراءته بمعزل عن البيئة التشريعية الوطنية ولا عن التحولات العالمية التي جعلت من الجامعة فاعلاً أساسياً في التنمية المستدامة.

المطلب الأول: السياق التاريخي والتشريعي

الفرع الأول: تطور السياسات الجزائرية في التعليم العالي والابتكار

عرف قطاع التعليم العالي جملة من الإصلاحات ارتكزت في بدايتها على إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي عبر مراحل لمواكبة التحول السريع في وظائف الجامعة و وسائل تحقيق هذه الأهداف والتي تعتمد وبدرجة كبيرة على الجانب التكنولوجي والاقتصادي إضافة إلى الجانب العلمي المعرفي. وفي إطار هذا التوجه، أصدرت الوزارة جملة من النصوص لدفع مسار الإصلاح وفق رؤية استراتيجية تنسجم مع السياسات العامة للدولة، وتعكس التوجهات الجديدة للجامعة الجزائرية نحو إصلاحات عميقة والتخلي التدريجي عن الأساليب التقليدية. وبالرغم من أن الإصلاحات تم مباشرتها مطلع الألفية الثالثة، غير أنها عجزت عن إحداث النقلة النوعية ما دفع السلطات العمومية لفرض عملية تعزيز المنظومة بنصوص تنظيمية أكثر شمولية وتكاملاً، فكان القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15/21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015¹⁹ نقطة تحول بارزة، حيث حدد المبادئ العامة التي تحكم النشاط البحثي والتكنولوجي، ونصت مادته السابعة على أن البحث العلمي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، عبر أربعين عنصراً موضوعياً تساهم في تحديث أساليب التعليم العالي. كما تضمن ولأول مرة مفاهيم تطبيقية كالتمثين،

الابتكار، الرصد والتحويل التكنولوجي، مع استحداث هيئات متخصصة على غرار الوكالة الموضوعاتية للبحث ومركز الابتكار والتحويل التكنولوجي (المادة 41، 42).

بينما المرحلة الأخيرة من الإصلاحات فاستهدفت تعزيز الإطار القانوني للتدابير الجديدة، وتوجت بالمرسوم التنفيذي رقم 22/208 الذي عدّل الأحكام البيداغوجية المؤطرة لنظام الدراسات والبحث، بعد إلغاء التدابير الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وقد سمحت تلك الفترة بتجريب التوجه الرقمي واستعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي. كما جرى إعداد القانون الأساسي لمركز الابتكار والتحويل التكنولوجي، ليكون أداة لدعم الابتكار وتحويله إلى مشاريع اقتصادية وتكنولوجية، خاصة من خلال المؤسسات الناشئة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21/549 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021²⁰.

الفرع الثاني: الخلفية التي أدت إلى إصدار القرار 1275.

جاء القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 في سياق الإصلاحات العميقة التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، بهدف ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي. حيث نص القرار على إلزامية إنجاز مشاريع التخرج لطلبة الليسانس والماستر في شكل مذكرة مدججة مع فكرة مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة، بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية نحو الاقتصاد المبنى على المعرفة والابتكار. وبالبحث والتدقيق في خلفية عود الخلفية هذا القرار نجدها تعود إلى سلسلة المراسيم والقوانين التي سبقت صدوره، والتي أبرزها القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، والذي أكد في المادة السابعة منه : أن البحث العلمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية للبلاد عبر دعم الابتكار والتممين²¹. ليُنصّ بعده المرسوم التنفيذي رقم 21-549 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتعلق بإنشاء مراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي داخل الجامعات مُدعماً بذلك هذا التوجه ، قصد ضمان تحويل نتائج

البحث إلى مشاريع اقتصادية²². ونجد أن ما عزز هذا التوجه هي تلك التدابير الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19 في تسريع رقمنة التعليم العالي وتبني أدوات الذكاء الاصطناعي في العملية البيداغوجية، وهو ما كشف عن الحاجة إلى إصلاحات أكثر شمولية تستوعب التحولات الرقمية وتدعم الابتكار كخيار استراتيجي.

إضافة إلى ذلك نلمس تأثيرات التوجهات العالمية، خاصة فيما يخص اعتماد معايير ISO 26000 المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والتي انعكست على سياسات التعليم العالي عبر دمج المسؤولية الاجتماعية في الاستراتيجيات الجامعية²³. هذا ما جعل الجزائر تقتدي بعدة تجارب دولية (كأمريكا، ماليزيا وكوريا...) في تعزيز الشراكة بين الجامعة والمجتمع.

وعليه فإن قرار 1275 يمثل نقلة نوعية في مسار إصلاح التعليم العالي بالجزائر، باعتباره أداة عملية لتجسيد رؤية الدولة في إدماج الجامعة ضمن استراتيجية الاقتصاد الوطني المتنوع بعيداً عن الريع النفطي، من خلال تثمين البحث العلمي وربطه مباشرة بمؤسسات الأعمال والمجتمع، ومنه الانتقال من نموذج الجامعة التقليدية إلى الجامعة المواطنة والريادية.

المطلب الثاني: تحليل القرار 1275

الفرع الأول: الأهداف والمضمون

يعتبر القرار الوزاري رقم 1275 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2022 أحد أبرز التحولات في مسار إصلاح التعليم العالي بالجزائر، حيث يهدف إلى دمج كل من البعد الابتكاري والريادي في مشاريع التخرج الجامعية، عبر إلزام الطلبة بإنجاز مشاريع في شكل مؤسسة ناشئة أو براءة اختراع بدلاً من الاكتفاء بمذكرة نظرية تقليدية.

ويأتي هذا التوجه متوافقاً مع ما ورد في القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15-21 الذي نص في المادة السابعة على أن: البحث العلمي يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية للبلاد من خلال التثمين

والابتكار²⁴. كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 21-549 لسنة 2021 داعماً لهذا المسار والقاضي بإنشاء مراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي داخل الجامعات، بما يسمح بتحويل نتائج البحث إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية²⁵.

و نجد أن مضامين القرار 1275 تتجسد في منح الجامعة الجزائرية أدواراً جديدة تتجاوز التعليم والبحث لتشمل الريادة الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون فاعلاً في التنمية المستدامة، من خلال تحفيز الطلبة على الإبداع وخلق قيمة مضافة. وعليه نجد أن هذا التوجه يكرس نموذج الجامعة المواطنة أو الجامعة الريادية، التي تساهم مباشرة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الابتكار ونقل التكنولوجيا²⁶.

الفرع الثاني العلاقة مع استراتيجيات التنمية المستدامة

يتقاطع القرار 1275 مع الرؤية الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030²⁷، حيث يهدف إلى جعل الجامعة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الربع النفطي. كما يستجيب لتوجهات الاستراتيجية الوطنية للبحث والابتكار التي تسعى لجعل مخرجات الجامعة متوافقة مع احتياجات الاقتصاد الوطني وتعزيز التنافسية الدولية.

من جانب آخر، يُظهر القرار انسجاماً مع التوجه العالمي المستند إلى معايير ISO 26000 الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والذي يقضي بأن تدمج الجامعات البعد البيئي والاجتماعي ضمن مهامها. ويتجلى ذلك من خلال تشجيع المشاريع ذات البعد البيئي، الرقمي أو التكنولوجي والتي تساهم في التنمية المستدامة. كذلك إدماج الابتكار وريادة الأعمال في صلب العملية البيداغوجية يعكس توجهاً نحو اقتصاد المعرفة الذي اعتبرته الأمم المتحدة شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في دول الجنوب²⁸.

وعليه يمكن اعتبار القرار 1275 خطوة استراتيجية في إعادة تموقع وبعث الجامعة الجزائرية ضمن النظام التنموي الشامل للدولة، عبر مساهمتها في الابتكار، الاستدامة، وتعزيز المسؤولية المجتمعية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية الجزائر 2035.

المبحث الثالث: القرار 1275 والمسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية

• الفرع الأول: تجليات القرار كمظهر من مظاهر المسؤولية الاجتماعية

لم يبق القرار 1275 مجرد نص تنظيمي وتعدى ليصبح ممارسة تطبيقية عملية، حيث تجلّى في دعم ملموس للمؤسسات الطلابية الناشئة، وتشجيع البحث التطبيقي والابتكار، ما دفع بالجامعة الجزائرية نحو نموذج الجامعة المواطنة الريادية التي تؤدي أدوارها التعليمية، البحثية، الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.

■ دعم المؤسسات الناشئة الطلابية

من أبرز ما تحقق في ظل القرار 1275 هو تأسيس عدد معتبر من المؤسسات الناشئة داخل الجامعات الجزائرية. فقد أشارت بعض الدراسات إلى تسجيل أكثر من 500 فكرة مشروع مبتكر خلال سنتين فقط من تطبيق القرار²⁹، منها ما تحوّل إلى مؤسسات ناشئة معتمدة قانونيًا. وتتمحور أغلب هذه المشاريع في قطاعات التكنولوجيا الرقمية، الطاقات المتجددة، والصحة، وهي قطاعات استراتيجية ضمن رؤية الجزائر 2035.

وهذه بعض المشاريع التي جاءت في اطار قرار 1275، والتي تمثل تطبيقًا ملموسًا لمبدأ المسؤولية الاجتماعية للجامعة من خلال الاستجابة لاحتياجات اقتصادية واجتماعية³⁰:

عنوان الجدول: بعض المشاريع التي جاءت في اطار قرار 1275

الجامعة	مجال المشروع	المشروع	الهدف منه
جامعة هواري	الذكاء الاصطناعي	منصة ذكية	تحسين التشخيص الطبي

بومدين (الجزائر)		لتشخيص الأمراض	وخفض التكاليف
جامعة قسنطينة 2	الطاقات المتجددة	توربينات رياح صغيرة الحجم	توفير طاقة بديلة للمناطق النائية
جامعة وهران	الزراعة الذكية	تطبيق لتسيير السقي الذكي	تخفيض استهلاك المياه ورفع المردودية الفلاحية
جامعة باتنة	الرقمنة	منصة خدمات جامعية رقمية	تسهيل التواصل البيداغوجي والاداري

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

■ تشجيع البحث التطبيقي وبراءات الاختراع

على الصعيد البحثي، ساهم القرار 1275 في زيادة وتيرة تسجيل براءات الاختراع داخل الجامعات، إذ تشير الإحصاءات الأولية إلى ارتفاع نسب الطلبات المودعة لدى المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) بنسبة 30% بين 2022 و2023. وهو ما يعكس التوجه نحو البحث التطبيقي بدل الاقتصار على النظري، من خلال³¹:

- فتح الحرم الجامعي على المؤسسات الاقتصادية والمقاولين من خلال استثمار أواستقطاب أفكار الطلبة حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة؛
- وضع آليات واضحة لترتيب البرامج الوطنية للبحث حسب الأولويات، لضمان انسجامها مع أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد؛
- تحقيق الدعم المادي والمالي للمؤسسات الجامعية، بغرض تطوير المنتج العلمي؛
- توطيد علاقة الوسط الجامعي بالوسط الاجتماعي والاقتصادي؛

- تشجيع الطلبة إلى اللجوء إلى ريادة الأعمال من أجل الحد البطالة. وهذه بعض أمثلة براءات الاختراع التي تحققت في إطار القرار 1275 والتي تجسد دور الجامعة كفاعل تنموي يقدم حلولاً عملية لمشكلات المجتمع، وينسجم مع توصيات اليونسكو التي اعتبرت أن التعليم العالي يجب أن يكون محركاً للتنمية المستدامة:

- جامعة سطيف :اختراع مادة بيولوجية لعلاج تلوث المياه؛
- جامعة تلمسان :تطوير جهاز محمول للكشف المبكر عن داء السكري ؛
- جامعة الأغواط :تقنية جديدة لتحسين كفاءة الألواح الشمسية³².

الفرع الثاني :انعكاسات القرار على الجامعة والمجتمع

لا يقتصر أثر القرار 1275 على الجامعة كفضاء أكاديمي، بل يتعداها ليشمل المجتمع ككل، وهو ما يمنحه طابعاً متكاملًا كآلية للمسؤولية الاجتماعية، و هو ماسنحاول عرضه من خلال مايلي³³:

■ **تعزيز ثقافة المقاولاتية والابتكار:** أدى القرار 1275 إلى إعادة تشكيل دور الجامعة الجزائرية لتصبح فاعلاً رئيسياً في نشر ثقافة المقاولاتية والابتكار بين الطلبة، من خلال تحويل مشروع التخرج من مجرد مذكرة أكاديمية إلى مشروع ريادي أو مؤسسة ناشئة. وقد انعكس ذلك على البيئة الجامعية بزيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال كخيار مهني بديل عن التوظيف التقليدي، وهو ما أكدته دراسة التي أظهرت تزايد إقبال الطلبة على برامج التكوين في المقاولاتية وحاضنات الأعمال الجامعية.

كما ساهم القرار في خلق مناخ ابتكاري داخل الجامعة، حيث لم يعد البحث العلمي غاية في حد ذاته، بل أصبح وسيلة لإنتاج قيمة مضافة من خلال براءات اختراع وحلول تطبيقية قابلة للتسويق، هذا التحول ساهم في بروز جيل من الطلبة

ذوي كفاءات مزدوجة تجمع بين التكوين العلمي الصلب والقدرة على إدارة مشاريع مبتكرة، وهو ما يرفع من تنافسيتهم في سوق العمل المحلية والدولية.

■ مساهمة القرار في التنمية المحلية والوطنية:

يمثل القرار 1275 آلية لدفع الجامعة نحو المساهمة المباشرة في التنمية المحلية والوطنية عبر مشاريع طلابية ذات صلة وثيقة بحاجات المجتمع والاقتصاد. فقد أتاح للجامعات الانخراط في حلول عملية للتحديات التنموية مثل الطاقة المتجددة، الرقمنة، الصحة والفلاحة الذكية، وهو ما أكدته التقارير التي أبرزت أن عدداً من المؤسسات الناشئة الجامعية انطلقت في مجالات ترتبط مباشرة بأولويات الاقتصاد الوطني.

أما على الصعيد المحلي، سمح القرار بإنشاء شبكات تعاون بين الجامعات والجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية، مما عزز دور الجامعة كمحرك للتنمية الاجتماعية كما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب من خلال المؤسسات الناشئة، إلى جانب دعم الاقتصاد الوطني عبر إدماج المعرفة والابتكار في الدورة الاقتصادية.

بذلك، يمكن القول إن القرار 1275 جسّد بعداً استراتيجياً في المسؤولية الاجتماعية للجامعة، ليس فقط عبر تكوين الطلبة، بل من خلال مساهمتها الفعلية في إحداث أثر اقتصادي واجتماعي ملموس على المستويين المحلي والوطني

الفرع الثالث: التحديات والرهانات المستقبلية

شكل القرار الوزاري 1275 محطة مفصلية في مسار الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية وربطها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، غير أن تنفيذه يواجه تحديات متعددة تتعلق بالتمويل، والبنية التحتية، وترسيخ ثقافة المقابلة، فضلاً عن إشكالات البيروقراطية . وفي المقابل نجد أن هذا القرار يفتح آفاقاً واعدة لتطوير آليات المرافقة عبر الحاضنات

الجامعية والشراكات الاقتصادية، وتبني سياسات أكثر دعمًا للجامعة الريادية. ويظل الرهان الأكبر هو استشراف مستقبل القرار كمدخل لبناء جامعة جزائرية مسؤولة اجتماعيًا توازن بين مهامها الأكاديمية ووظائفها التنموية في إطار رؤية مستدامة. وهذا ما سنحاول عرضه وتحليله في النقاط التالية:

■ **التحديات المرتبطة بتطبيق القرار:** بعد مضي 4 سنوات على صدور القرار الوزاري 1275، والذي أسس لمسار جديد في إعادة تعريف أدوار الجامعة الجزائرية وربطها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، برزت إلى السطح جملة من التحديات والرهانات المستقبلية التي تفرض نفسها بقوة على مستوى التنفيذ والتجسيد، يمكن عرضها وتلخيصها فيما يلي:

- تطوير الحاضنات الجامعية لتصبح مراكز فعلية للابتكار والبحث التطبيقي؛
- توسيع آليات التمويل عبر شراكات مع البنوك، المستثمرين الخواص، وصناديق دعم الابتكار؛
- تعزيز الشراكات الجامعة-مؤسسة عبر اتفاقيات مع القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- نشر ثقافة الابتكار الاجتماعي، بحيث لا تقتصر المؤسسات الناشئة على البعد الاقتصادي فقط بل تسهم أيضًا في حل المشكلات الاجتماعية.

■ **استشراف مستقبل القرار 1275 في أفق الجامعة الجزائرية المسؤولة اجتماعيًا:**

تتجسد نقطة التحول الإستراتيجية في مسار إصلاح التعليم العالي بالجزائر في القرار الوزاري 1275، الذي أسس لمرحلة جديدة تعيد تعريف دور الجامعة باعتبارها فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً، وليس مجرد مؤسسة أكاديمية تقليدية. ما يؤدي مستقبلاً بفتح المجال لبناء جامعة جزائرية مسؤولة اجتماعيًا توازن بين مهامها التعليمية والبحثية من جهة، ووظائفها التنموية من جهة أخرى.

فعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن يسهم القرار في ترسيخ ثقافة المقاولاتية والابتكار لدى الطلبة، وتحويل الجامعات إلى فضاءات لإنتاج القيمة المضافة من خلال المؤسسات الناشئة والبحوث التطبيقية، كما أن إدماج مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إستراتيجيات الجامعات من شأنه أن يعزز شراكتها مع الجماعات المحلية والمؤسسات الاقتصادية، ويجعلها أكثر التصاقاً باحتياجات المجتمع.

أما على المدى البعيد، فنجاح القرار مرهون بقدرة الدولة والجامعات على توفير تمويل مستدام، وتطوير بنى تحتية تكنولوجية وبحثية متطورة، واعتماد حوكمة جامعية رشيدة تضمن المرونة والشفافية في إدارة الموارد. وعند تحقيق هذه الشروط، ستتحول الجامعة الجزائرية إلى قطب أساسي في الاقتصاد المعرفي، يسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل التبعية للمحروقات.

وفي هذا الإطار، فإن استشراف مستقبل القرار 1275 يكشف عن إمكانية جعله إستراتيجية وطنية شاملة تركز على:

أولاً: تجذير المسؤولية الاجتماعية في قلب وظائف وأدوار المؤسسات الجامعية.

ثانياً: تعزيز الابتكار والمقاولاتية كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: بناء جامعة مواطنة تشارك بفعالية في صياغة السياسات العمومية المحلية والوطنية.

وبذلك، يمكن القول إن القرار 1275 يشكل رهاناً جوهرياً على المدى الطويل لإعادة تشكيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع في الجزائر، وتحويلها إلى محرك أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خاتمة:

يجسد القرار 1275 نموذجاً ملموساً لتجسيد المسؤولية الاجتماعية للجامعة الجزائرية، إذ يجمع بين أبعاد تعليمية، اقتصادية واجتماعية. فهو يسعى إلى جعل الجامعة فاعلاً أساسياً في التنمية من خلال تحويل المعرفة إلى مشاريع مبتكرة ومؤسسات ناشئة

تُظهر المقارنة الدولية أن القرار 1275 ينسجم مع مجموعة من السياسات المماثلة التي اعتمدها دول حققت تقدماً في ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، لكن تختلف البلدان في الأدوات والآليات والنتائج الملموسة. ففي الولايات المتحدة تُعدّ سياسات نقل التقنية وإنشاء الشركات الناشئة (Spin-Offs) وحاضنات الأعمال الجامعية أدوات مركزية لربط البحث بالسوق، مع دعم مالي وتشريعي قوي أدى إلى تحويل كم كبير من المعرفة إلى منتجات وخدمات³⁴.

القرار يتماشى فكرياً مع ممارسات عالمية ناجحة (نقل التكنولوجيا، حاضنات، إدماج المناهج بالريادة)، لكنه يحتاج إلى تكامل سياساتي أقوى—تمويل مخصص، آليات حوكمة وتقييم، وشراكات صناعية—حتى يتحول فعليا من نص تنظيمي إلى نموذج عملي رائد يحقق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

¹ طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 48

² بسمة عولي، المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال اتجاه التنمية المستدامة، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2016، ص 82

³ HOLMES, Sara et SMART, Palie. Exploring open innovation practice in firm-nonprofit engagements: a corporate social responsibility perspective. *R&d Management*, 2009, vol. 39, no 4, p. 396

⁴ بسمة عولي، مرجع سابق، ص 83
⁵ الحاجي سميرة حسن محمد، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، الجزء الثاني، العدد 176، ص 534.

⁶ K. Jossey-Bass. Jossey Chambers, **The special role of higher education in society: As a public good for the public good**. In, A. Kezar, T. Chambers, J. Burckhardt, & Associates (Eds.), *Higher College: the undergraduate experience in America*. New York Boyer, 2008.

⁷ خلوفي سفيان، شريط كمال، دمج المسؤولية الاجتماعية في الجامعات كمدخل لتعزيز البعد الاجتماعي للتعليم العالي في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي: تحديات وأفاق

، مخبر: الهندسة المعمارية، المدينة، المهن والتكوين. يومي 11 و 12 نوفمبر 2018، جامعة قسنطينة الجزائر.

⁸ علي، عبد الرؤوف، *المسؤولية الاجتماعية للجامعات: المفهوم والتطبيق*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 71 - 101.

⁹ Goddard, J., & Kempton, L. (2016). *The Civic University: Universities in Leadership and Management of Place*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing. p56

¹⁰ عبد المالك بولشفار، وظائف الجامعة المعاصرة: تحليل نظري لأبرز المقاربات المفسرة، معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 1، ص 344-345

- ¹¹ علي، عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص45
- ¹² Goddard, J., & Kempton, L, Op.Cit, p47
- ¹³ عبد السلام الأشهب، بوخاري فتحي، المسؤولية المجتمعية للجامعات بين المفهوم والأبعاد، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 8، العدد 4، 2020، ص 71
- ¹⁴ الأحمدى، وفاء بنت ذياب، دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم المجتمع: دراسة تحليلية في ضوء المسؤولية الاجتماعية للجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 168، الجزء الثالث أبريل 2016، ص 672
- ¹⁵ نفس المرجع السابق، ص 671-671
- ¹⁶ عبد السلام الأشهب، بوخاري فتحي، مرجع سابق، ص 71
- ¹⁷ نفس المرجع السابق ص 71.
- ¹⁸ الأحمدى، وفاء بنت ذياب، مرجع سابق، ص 669
- ¹⁹ القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15/21 <https://www.mesrs.dz/index.php/textes-15/21-juridiques-ar/reccueil-ar>
- ²⁰ محمد الطاهر، بوحنية قوي، إصلاح منظومة التعليم العالي في الجزائر في ظل العصر الرقمي، دفاتر السياسة والقانون، المجلد: 15، العدد 2، 2023، ص ص 265-266.
- ²¹ القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015.
- ²² المرسوم التنفيذي رقم 21-549 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021
- ²³ راضية بطاطاش، دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد - 8، العدد 1 مارس 2021، ص 603
- ²⁴ الجريدة الرسمية، العدد 71، ص. 9
- ²⁵ الجريدة الرسمية، العدد 90، ص. 44
- ²⁶ Goddard, J., & Kempton, L, Op.Cit, p54
- ²⁷ https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/web/les-objectifs-du-developpement-durable.html
- ²⁸ UNESCO (2017). Education for Sustainable Development Goals: Learning Objectives. Paris: UNESCO Publishing. p33
- ²⁹ تقرير حول تطور دعم المؤسسات الناشئة الجامعية في الجزائر، غير منشور رسمياً - مقتبس من بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023.
- ³⁰
- ³¹ محمد سمير طعيبة، تنمية المقارلاتية في الوسط الجامعي كآلية لتتمين نتائج البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار الوزاري 1275، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 9 العدد 2، 2024، ص 30
- ³² <https://e-services.inapi.org/getbopi?nature=Brevet>
- ³³ عبد الغني حدادي (2024). أثر امكانيات المرافقة الجامعية في تجسيد المؤسسات الناشئة" مشاريع القرار الوزاري 1275 لطلبة جامعة أدرار، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، ص 107
- ³⁴ GODDARD, John, HAZELKORN, Ellen, KEMPTON, Louise, et al. The civic university. *Universities in leadership and management of place, Newcastle University: Centre for Urban and Regional Development Studies*, 2016, p25